حمدان العازمي استغرب محاولة الحكومة إحراج النواب بهذا الملف

«الميزانيات» البرلمانية تقر الاعتماد الإضافي لـ «مكافأة الصفوف الأمامية» بـ 600 مليون دينار

الملا: الحكومة لم تتقدم بمشروع لنقل الوفورات بين أبواب الموازنة

اجتماع لجنة الميزانيات

جانب آخر من الاجتماع

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب بدر الملا إن اللجنة عقدت اجتماعها الـ 52 وذلك للتصويت على القانون في شأن اعتماد اضافي بقيمة 600 مليون بشان مكافأة الصفوف الامامية العاملين في الجهات الحكومية لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

وتابع: استعرضت اللجنة كتاب وزير التجارة المشرف على ديوان الخدمة المدنية والذي وردنا يوم أمس وعلى ضوئه حددنا اجتماع اليوم «أمس»، وكما ذكرت سابقا بحسب كتاب وزارة المالية بأن هناك وفرة مالية يحتاج نقلها بين الأبواب الى مشروعا حكوميا لا سيما أن أعضاء مجلس الامة لا يملكون تقديم اقتراحات بقانون تتعلق بالميزانية إنما تأتي بمشاريع حكومية وهي لم تأت بأي مشروع للنقل بين الابواب.

وأضاف الملا: لذلك عرضناه كما أتى من الحكومة وديوان الخدمة المدنية الذي أكد أن الكشوف التي اعتمدت من بعض الجهات هي 16 جهة من أصل 62 اعتمدت كشوفاتها لدى الخدمة المدنية وهذه الجهات هي المبالغ الاقل وليست الاكثر، ولكن حتى لا يهضم حق المستحقين من الصفوف الامامية بوزر تقاعس الجهات الحكومية عن القيام بدورها.

وقال الملا ارتات اللجنة التصويت والموافقة على مشروع القانون الوارد من الحكومة بالاغلبية، ولكن تمت اضافة عبارة في القانون وتعتبر القيود الواردة في هذا القانون جزءا لا يتجزأ منه، واضافة هذه القيود حتى يتم الصرف للمستحقين وليس لغيرهم وتمت الموافقة على هذه القيود بإجماع الحضور إنما الموافقة على القانون كان بأغلبية أعضاء اللجنة.

وذكر الملا ان القيود هي:

1 – عدم جواز صرف القيمة الخاصة بالمكافأة الا بعد توقيع اقرار وتعهد من المستحقين بانه اطلع على قرار مجاس الوزراء رقم 686 لسنة 2020، وان حالته مستوفية للمعايير المبينة في هذا القرار.

2 – يجب توقيع المسؤول المباشر والوكيل المساعد على استيفاء الموظفين المستحقين المعايير المبينة في قرار.

3 – عدم جواز الجمع بين هذه المكافاة ومكافآت اخرى صرفت في الفترة من 24 فبراير 2020 الى 31 مايو 2020 عن ذات الأعمال.

4 – عدم قيام الجهة بالصرف إلا بعد استيفاء المعايير المبينة بالقرار وبعد موافقة وزارة المالية وديوان الخدمة المدنية بعد التأكد من استيفاء المعايير الواردة في القرار.

وأضاف الملا أن مشروع الاعتماد الاضافي تمت المرافقة عليه وهذه القيود للتأكيد بأن الصرف يذهب لمن يستحق وليس لغيره، ونحن نهيب بالجهات الرقابية مثل المراقبين الماليين وديوان المحاسبة التأكد من سلامة الصرف للمستحقين فقط الوارده حالاتهم في قرار مجاس الوزراء 686 لسنة 2020.

وأشار الملا إلى انتظار المستحقين للمكافاة طال ويجب ألا نتأخر بوزر وجود غير مستحق لذلك وضعنا عدة قيود وهي جزء لا يتجزأ من القانون، وبإذن الله سيكون على جدول أعمال غد وذلك للتصويت عليه.

من جهته بارك النائب حمدان العازمي للمواطنين موافقة لجنة الميزانيات البرلمانية على الاعتماد الإضافي الخاص بمكافأة الصفوف الأمامية، وقيمته 600 مليون دينار.

واستغرب العازمي محاولة الحكومة إحراج النواب بملف المكافآت، مؤكدا أن اللجنة وضعت قيودا من أجل ذهابها لمستحقيها وفتحت التظلم لمن يعتقد أنه مستحق ولم يحصل عليها.

وقال «ليس لدينا مانع من الموافقة على اعتماد إضافي آخر إذا استدعى الأمر لأن الشباب الكويتي ضحى ويستحق»، مطالبا الحكومة بوقف الهدر من خلال إيقاف القروض لدول لم ترد قروضا سابقة تقدر بالمليارات.

لمنحها الاستقلال على أرض الواقع

5 نواب يقترحون إنشاء هيئة قضائية مستقلة للفتوى والتشريع وقضايا الدولة

المقترح يهدف إلى منح أعضاء الفتوى والتشريع الاستقلالية

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت مع إعطائه صفة الاستعجال.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أسامة المناور وبدر الحميدي ومحمد الراجحي وفرز الديحاني ومبارك العرو، بإعادة تشكيل الهيئة وتغيير مسماها بهدف تحقيق الاستقلالية لها، كما يقضي الاقتراح بتشكيل جمعية عمومية تدير شؤونها بشكل مهني، وتوفير حصانة لأعضائها، وإنشاء نظام لتقييم أداء الأعضاء وتأديبهم.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي: بالرغم من إدراج الدستور الكويتي للفتوى والتشريع في الباب الخامس الخاص بالسلطة القضائية ومرور زمن طويل بعد صدوره إلا أنه لم يلحق قانونها أي تعديل يجعل ما منحه الدستور لها ولأعضائها من استقلال واقعًا ملموسًا، ولم تتمتع بجمعية عمومية تدير شؤونها بشكل مهني، وحُرم أعضاؤها من أي ضمانات تكفل لهمَ ممارسة مهامهم في طمأنينة وسكينة واستقلالية، سواء من حيث أداء القسم والتمتع بالحصانة القضائية وعدم القابلية للعزل، فضلًا عن خلو قانونها من أي نظام لتقييم أداء الأعضاء وتأديبهم، وهو أمر لم تكن هناك حاجة إليه وقت إنشاء إدارة الفتوى والتشريع إلا أن مواكبة التطور جعلت منه ضرورة لا يمكن الإبطاء في تحقيقها.

ويأتي هذا المشروع بقانون لإصلاح وضع تشريعي طال انتظار تعديله، فلم يعد مستساغًا في دولة بلغت فيها الممارسة القانونية والقضائية ما بلغته من تعقيد وتطور أن يحكم الهيئة التي ناط بها الدستور مهام الإفتاء والتشريع وتمثيل الدولة أمام القضاء قانون عاجز عن مجاراة ركب التقدم.

الشاهين يقترح إدراج شركة المطاحن ضمن الجهات المستحقة لمكافأة الصفوف الأمامية

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن ضم شركة المطاحن إلى الجهات المستحقة لصرف مكافأة الصفوف الأمامية، جاء في مقدمته:

أصدر مجلس الوزراء قرارا في يونيو سنة 2020م يقضي بمنح مكافآت مالية للموظفين العاملين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة المكلفين حينذاك بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد «COVID-19»، وذلك بناء على التوجيهات السامية للمغفور له الشيخ صباح الأحمد، بتقديم مظاهر التكريم المعنوي والمادي للعاملين في الصفوف الأمامية والمساندة المكلفين بالعمل للتصدي ومكافحة الفيروس.

ولمّا كانت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية لم تدرج ضمن جهات الصرف، رغم ما لها من جهد مشهود له من قبل الجميع، حيث ضاعفت قدرتها الإنتاجية لجميع منتجاتها خلال تلك الفترة لسد حاجة المواطنين والمقيمين للحفاظ على الأمن الغذائي وقد نجحت في ذلك بالفعل، إلا أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت لم يتم إدراجها ضمن جهات التي تستحق صرف مكافأة الصفوف الأمامية، لذا فإنني أتقدم باقتراح برغبة التالي:» ضم شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ضمن الجهات المستحقة لصرف مكافأة الصفوف الأمامية، تقديراً لجهود العاملين بها أثناء جائحة كورونا».

أكدوا أنه لا سبيل لعقد الجلسات إلا بعد صعود رئيس الوزراء المنصة

نواب ردا على توضيح الحكومة أسباب عدم حضورها الجلسة الماضية: آخر من يتحدث عن الديمقراطية لأنها تخالف الدستور

السويط: أحمل الحكومة المسؤولية عن عدم حضور الجلسة الخاصة الأحد الماضي مع استيفائها جميع أركانها

آخر كلام .. لاجلسات إلا بصعود الرئيس للمنصة

انتقد النائب ثامر السويط بيان الحكومة بشأن جلسة الأمس مشددا على أنه « لن تنعقد أي جلسة حال لم يصعد سمو رئيس الوزراء المنصة» ، وأن استجواب وزير الداخلية مستحق».

وحمل السويط في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة الحكومة المسؤولية عن عدم حضور الجلسة الخاصة الأحد الماضي مع استفائها لجميع أركانها الدستورية، معتبرا ذلك « عدم احترام للدستور من قبل الحكومة».

واعتبر أن إصدار الحكومة بيانا بشأن جلسة الثلاثاء يتحدث عن الحفاظ على الدستور والديمقراطية الكويتية، وأنا أقول لهم أن آخر من يتحدث عن الديمقراطية هي الحكومة لأنها تخالف الدستور واللوائح ولا أنظمة».

وبين أن « وجهة نظر النواب هي أن المقاعد الأمامية لمن يحترم الدستور، وموقفهم واضح ومبدئي من هذه المسألة»، مشددا على أنه « إذا لم يصعد سمو رئيس مجلس الوزراء منصة الاستجواب احتراما للمادتين 100 و101 من الدستور فلن تنعقد أي جلسة».

وقال «يفترض من رئيس المجلس أن يعقد جلسة ولا يستند على السوابق لأنها لا تشكل نصا صريحا وخصوصا إذا كان هناك نصا واضحا مثل المادة 97 من الدستور والتي تشترط لصحة انعقاد الجلسات حضور نصف الأعضاء وهو شرط عددي، في حين أن ما نصت عليه المادة 116 من وجوب يتعلق بالحكومة فهذه المسألة تخص الحكومة».

العتيبي: الشعب الكويتي صغيره وكبيره يعرف سبب جلوس النواب في المقاعد الأمامية ..والحريص لايعرف؟!

من جانبه استغرب النائب خالد العتيبي تساؤل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في بيان أمس عن أسباب جلوس النواب على مقاعد الوزراء.

وقال العتيبي في تصريح صحفي، إن الوزير الحريص قال في بيانه إن النواب لم يعلنوا عن أسباب ممارستهم غير المبررة بجلوسهم في مقاعد الحكومة . وأضاف أن كل الشعب الكويتي صغيره وكبيره يعرف الإجابة وإن كان الوزير لا يعرف الأسباب فهذه كارثة أما إن كان يعرف وأصدر هذا البيان الهزلي فالكارثة أكبر .وزاد العتيبي كفاكم بيانات هزلية، فكل هذه البيانات غير المنطقية تؤكد أنكم تعيشون في واد والشعب في واد آخر، وبياناتكم تؤكد أنكم مصرون على الدفاع عن أعراف في حين أن الشعب وممثليه مصممون على الدفاع عن الدستور وحمايته. واختتم العتيبي تصريحه قائلا «أيهما أخطر يا وزير الدولة مخالفة الأعراف أم انتهاك الدستور؟» ننتظر إجابتك.

الحمد يسأل وزير التجارة عن القطاعات التي زادت أسعارها بنسبة تجاوزت 10.76 ٪

أحمد الحمد

وجه النائب أحمد الحمد سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان.

ونص السؤال على ما يلي:أظهرت البيانات الاقتصادية للإدارة المركزية للإحصاء تضخما في الاقتصاد الكويتي خلال الربع الأول من 2021 بنسبة بلغت «3.2 ٪» مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما القطاعات التجارية التي زادت أسعارها هذا العام مقارنة بالسابق؟

2– هل حصلت القطاعات التجارية على إذن من وزارة التجارة والصناعة لزيادة أسعارها بنسبة تجاوزت 10.76 ٪ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بما يدل على موافقة الوزارة لها بالزيادة.

3– هل اقتنعت الوزارة بمبررات تلك القطاعات لزيادة الأسعار؟ وما الأدلة المقدمة في ذلك؟ مع تزويدي بتقرير مفصل يشرح ذلك لكل قطاع على حدة، وأبرز الشركات التي تعمل في كل مجال من القطاعات المذكورة.

4– ما أنشطة قطاع الرقابة التجارية في الوزارة خلال الربع الأول من هذا العام؟ وكم عدد المخالفات التي سجلها في إطار حماية المستهلك خلال الربع الأول من هذا العام؟ مع تزويدي بجداول تفصيلية لنشاط القطاع خلال العام الماضي والعام الحالي.

5– كم عدد الشكاوى التي تلقاها جهاز حماية المستهلك خلال الربع الأول من العام الماضي والحالي؟ وكم عدد القضايا التي أحالها القطاع للنيابة العامة بشأن «الأسعار المصطنعة»؟ مع تزويدي بصورة ضوئية للقضايا التي كسبتها وزارة التجارة والصناعة ضد الشركات المخالفة.